حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يناير – مارس 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

# الوصاية الاردنية الهاشميه على القدس بين اتفاقية مفتاح السلام ١٩٩٤ اتفاقية ٢٠١٥

**مارينا احمد محمد الشياب***

وزارة التربية والتعليم الأردنية
marinashyyab@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/06/10
تاريخ قبول البحث: 2023/06/29
تاريخ النشر: 2024/03/30

**المستخلص:**

للوصاية الهاشمية على مدينة القدس والأماكن المقدسة جذور ضاربة في التاريخ ، حيث ترجع إلى عام 1917 ومازالت وصاية الملوك الهاشميين على المقدسات في القدس تحفظ وتكفل الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين في القدس وتضمنها، وتعاملت الأردن مع مدينة القدس، باعتبار ما تمثله المدينة، من أهمية دينية وقومية لدى العرب والمسلمين. وقامت الدراسة بمقاربة إشكالية تدور حول سؤال رئيس مفاده: ما مدى شرعية وطبيعة الدور الذي لعبته الوصاية الهاشمية للحفاظ على مدينة القدس والأماكن المقدسة حتى اتفاق 2015؟، ولمقاربة تلك الإشكالية ناقشت الدراسة: الوضع التاريخي والقانوني للقدس ودور الوصاية الهاشمية. والأسانيد الشرعية للوصاية الهاشمية على مدينة القدس والأماكن المقدسة، كما ناقشت الدراسة وضع مدينة القدس وفق اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل1994.كما ناقشت اتفاق 2015 بين الأردن ودولة الاحتلال، والدور المستقبلي للأردن في الوصاية على المقدسات. وانتهت الدراسة إلى شرعية الوصاية الأردنية على القدس ومرونتها في التعامل مع أحداث القضية الفلسطينية، كما مثلت معاهدة 1994 إنجاز أردني ضمن الوصاية على المقدسات وحفظ حقوق العرب والمسلمين في القدس أمام دولة الاحتلال، إلا أن اتفاق 2015 مثل تراجعًا فالقراءة الموضوعية لها تفضي لتفوق سلبياته على إيجابياته كما بينت الدراسة.

**كلمات مفتاحية:**

مدينة القدس، الأماكن المقدسة ، الوصاية الهاشمية، معاهدة وادي عربية، اتفاق 2015

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

**مقدمة:**

كان لسوء التنسيق والإدارة العربية غير المنظمة في التعامل مع عملية المفاوضات مع إسرائيل، نتائج وخيمة، حيث أدت موافقتهم إلى الدخول في مسارات منفصلة في التفاوض إلى تشتيت قدراتهم، ووصل الأمر إلى التنافس فيما بينهم للوصول إلى اتفاقيات سلام مع إسرائيل قبل الأطراف الأخرى، مما أدى إلى تأجيل حل مسائل أساسية، وعلى رأسها قضية مدينة القدس إلى مراحل لاحقة، لتثبت الأيام أن ذلك كان في صالح إسرائيل، لتحقيق أطماعها في المدينة، وقد تخلصت من الضغوط التي كانت تمارس عليها قبل الوصول إلى اتفاقيات السلام من قبل دول العالم والمنظمات الدولية والرأي العام العالمي.

تعاملت الأردن مع مدينة القدس، باعتبار ما تمثله المدينة، من أهمية دينية وقومية لدى العرب والمسلمين في أنها المدينة الإسلامية الثالثة في الأهمية عند المسلمين، بما تحتويه من مقدسات خالدة، ولتاريخها العربي الممتد منذ نشأتها قبل ما يقارب الخمسة الأف، عام، تعرضت خلاله إلى الكثير من المآسي وكانت عنوانا للأطماع التي تجتاح الإقليم العربي، وما بذله العرب للدفاع عنها وحمايتها وإعادتها لحوزتهم مرات عديدة .[1]

والوصاية الهاشمية على مدينة القدس والأماكن المقدسة ليست وليدة اليوم، فمنذ عام 1917 وإلى الوقت الحاضر، مازالت وصاية الملوك الهاشميين على المقدسات في القدس تحفظ وتكفل الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين في القدس وتضمنها، كما وتُحافظ على هوية وسلامة مقدساتهم. حيث ورث الملك عبدالله الثاني الوصاية على المقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس عن أجداده الهاشميين، ولاحقًا تم الإقرار بهذا الدور الخاص للأردن في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية لعام 1994م؛ وبعد اعتراف الهيئة العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقب غير عضو عام 2012م، أعاد رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، التأكيد على نطاق الوصاية الهاشمية وأوضحها مع الملك عبد الله الثاني في اتفاقية الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس لعام 2013م، وفي العام 2015 جاء الاتفاق الأردني الإسرائيلي برعاية أمريكية ليؤكد مجددًا على احترام ولاية الأردن على القدس والأماكن المقدسة.[2]

وتحاول الدراسة اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: أن هناك علاقة بين الممارسات الأردنية للحفاظ على مدينة القدس والأماكن المقدسة كجزء من ميراثها العربي والأسلامي وبين المصلحة العامة للأمة العربية والإسلامية، إذ أن ترك هذا الدور في ظل عدم وجود دولة فلسطينية قوية وقادرة على الحفاظ على تلك المقدسات من شأنه أن يحدث فراغ تستغله دولة الاحتلال لفرض أمر واقع.

الفرضية الثانية: أن هناك علاقة الوصاية الهاشمية الأردنية على مدينة القدس والأماكن المقدسة وبين ضمان الأمن الوطني الأردني. فثمة التزام أردني ديني وأدبي تجاه مدينة القدس والمقدسات فيها، والتزام نحو الشعب الفلسطيني ووطنه، كما هناك مسؤوليات تجاه الأمن الوطني الأردني هي التي كانت وراء سعي الأردن لإقامة علاقة أردنية فلسطينية، تستند إلى بناء إستراتيجية أساسها إستعادة الأرض والمقدسات المحتلة، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضه وعاصمتها في مدينة القدس، وهو ما يؤدي لضمان الأمن الوطني الأردني في المحصلة.

ومن أجل التثبت من هذه الفرضيات فقد قامت الدراسة بمقاربة إشكالية تدور حول سؤال رئيس مفاده:

ما مدى شرعية وطبيعة الدور الذي لعبته الوصاية الهاشمية للحفاظ على مدينة القدس والأماكن المقدسة حتى اتفاق 2015؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية من قبيل: ما هو الوضع التاريخي والقانوني للقدس والوصاية الهاشمية على القدس والأماكن المقدسة؟ وما هي السياقات التي أدت لعقد اتفاق مفتاح السلام؟ وما أهم الملابسات والتوازنات الإقليمية والدولية التتي كانت قائمة وقتئذ؟ وكيف أثرت تلك التوزنات على صياغة ذلك الاتفاق؟ وما هو هيكل المنافع المتحقق لأطراف الاتفاق (الفلسطيني، الأردني، الإسرائيلي)؟ وها المتغيرات التي طرأت على ساحة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعلى الساحة الدولية والإقليمية التي أدت لاتفاق 2015؟ وماذا تبقى من الوصاية الهاشمية باتفاق 2015؟ وما هو مستقبل الدور الأردني في القدس؟

ولمناقشة تلك التساؤلات والتثبت من الفرضيات التي أثارتها الدراسة رأى الباحث ضرورة المزاوجة بين ثلاثة مناهج: المنهج التاريخي، والوصفي والتحليلي، فالمنهج التاريخي ضرورة بنظرنا لمقاربة سيرة ومسيرة الوصاية الهاشمية على القدس والأماكن المقدسة، كما الوصف مقدمة ضرورية للوقوف على طبيعة الدور الهاشمي في الحفاظ على تلك المقدسات، وأخير لا غني عن التحليل للوقوف على الحيثيات القانونية والاعتبارات السياسية لإبرام تلك الاتفاقيات التي أبرمتها الأردن مع دولة الاحتلال للحفاظ على القدس والأماكن المقدسة، كما التحليل ضرورة للوقوف على نتائج تلك الاتفاقيات وما تبقى من الوصاية الهاشمية واستشراف دورها المستقبلي.

وللتثبت من فرضيات الدراسة ومقاربة إشكاليتها والإجابة على تساؤلاتها، رأي الباحث تقسيم الورقة على النحو التالي:

أولاً: الوضع التاريخي والقانوني للقدس والوصاية الهاشمية.

ثانيًا: شرعية الوصاية الهاشمية على مدينة القدس والأماكن المقدسة

ثالثًا: وضع مدينة القدس وفق اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل (مفتاح السلام:وادي عربة) 1994.

رابعاً: اتفاق 2015 بين الأردن ودولة الاحتلال.

خامسًا: الدور المستقبلي للأردن في الوصاية على المقدسات.

**أولاً: الوضع التاريخي والقانوني للقدس والوصاية الهاشمية:**

تعد القدس من أقدم مدن العالم، وخضعت لنفوذ إمبراطوريات و حضارات متعددة. وللقدس مكانة خاصة عند العرب والمسلمين . ومنذ فجر التاريخ تعرضت القدس للاستعمار ، وكان أخرها الانتداب البريطاني والذي عمد لجمع شتات اليهود بالتنسيق مع قوى استعمارية أخري ومنحتهم أرض فلسطين بمقتضى "وعد بلفور" الذي أفضى إلى قيام دولة إسرائيل على جزء من أراضي فلسطين التي لا تزال محور الصراع العربي الإسرائيلي. وفي الوقت الذي يطالب فيه الفلسطينيون بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية فإن البرلمان الإسرائيلي أقر منذ عام 1980 قانون القدس عاصمة

لإسرائيل، وهو ما اعتبره المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن الدولي باطلاً ذلك بقرارين دوليين، هما القرار رقم 476 والقرار رقم 478.

وتنتهج إسرائيل سياسة استيطانية واضحة في القدس للحصول على مزيد من الأراضي والإبقاء على أقل عدد ممكن من الفلسطينيين فيها وذلك منذ احتلالها غير المشروع للقدس في عام ،1967 والذي أدى بدوره إلى استبعاد المناطق الفلسطينية، المكتظة بالسكان بشكل غير قانوني لإحداث تغييرات ديموغرافية وجغرافية المدينة. وتم تنفيذ العديد من التدابير التشريعية والإدارية لعزل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة الغربية وتهجير سكانها الفلسطينيين بالقوة[3]، للحد من السكان الفلسطينيين في القدس وفي الجانب الأخر يتم تسهيل نقل المستوطنين اليهود داخل القدس الشرقية والأراضي المجاورة من الضفة الغربية والذي يشكل بدوره انتهاكًا لاتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك إخلال بقواعد راسخة في القانون الدولي، مما أدى إلى خلق واقع يتناقض مع حق الفلسطينيين في وطنهم وحقهم في تقرير مصيرهم، كما يؤثر ذلك على الاستقرار الإمني في منطقة الشرق الأوسط، وسلامة العلاقات الإقليمية والدولية على حد سواء.[4]

وبينما ترى إسرائيل في تهويدها للقدس وإخلائها للضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين حقًا مشروع ودفاع عن النفس ضد الفلسطينيين، فإنها ترى كذلك في مقاومة الفلسطينين إرهاب، ومن هنا يبدو أن منطقة الشرق الأوسط والعالم لن يرى السلام حتى يقوم الإسرائيليون ومؤيدوهم بالاعتراف بأن المرء لا يستطيع أن يغزو ويحتل دولاً دون حدوث مقاومة مقابلة وأن الاحتلال غير المشروع لا يمكن له أن يدوم.[5]

**وضع مدينة القدس من منظور القانون الدولي:**

لعل الخلل القانوني الدولي يأتي من عدم اعتبار مدينة القدس قانونيًا وحدة مستقلة عن باقي الأراضي الفلسطينية. فقبل الانتداب البريطاني كانت القدس تخضع للحكم العثماني من حيث الأرض والسيادة. ومع اعتراف المجتمع الدولي بإسرائيل كدولة عام 1948 لم يشمل الاعتراف فرض سلطتها على كامل الأراضي التي قامت بالاستيلاء عليها ، واعترفت عصبة الأمم في الوقت نفسه بالاستقلال المؤقت لفلسطين بالإضافة إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم، وحقهم في ممارسة سيادتهم على أراضيهم متى تحقق استقلالهم، وهذا ما أكده أحد القضاة في محكمة العدل الدولية عندما قال: "إن السيادة على أراضي الانتداب تكون معلقة؛ وعندما يحصل سكان الأراضي على الاعتراف كدولة مستقلة ستتجدد السيادة وتؤول إلى الدولة الجديدة"[6] . فالسيادة الإسرائيلية لم يعترف بها على القدس ، وهذا ما أكدته المملكة المتحدة وقتئذ إذ اعتبرت أن إسرائيل تمارس فقط سلطة واقعية على القدس الغربية والأمر نفسه أكده اتفاق الهدنة العام بين الأردن واسرائيل عام 1949، الذي صادق على التقسيم الواقعي للمدينة وقد نصت المادة الثانية من هذا الاتفاق على ما يلي: " لا يمنح الاتفاق أية ميزة سياسية أو عسكرية وأن لا يجحف بحقوق ومطالبات أو مواقف أي طرف للقدس."[7]

وقامت إسرائيل في العام .1950 بجعل القدس الغربية عاصمة لها ، وقبل حرب حزيران عام 1967 بقيت القدس الشرقية تحت سيادة الأردن وكانت الإدارة الواقعية من خلال الحكومة الأردنية، إلا أنه بعد حرب حزيران واحتلال القدس من قبل إسرائيل حاولت الاستيلاء على الأراضي بالقوة، فجاء قرار مجلس الأمن رقم 242 ليؤكد وجوب انسحاب

إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967 وعلى أساس هذا القرار تبقى السيادة على القدس الشرقية معلقة كما هو الأمر بالنسبة لبقية فلسطين.[8]

وعلى الرغم من لاءات قمة الخرطوم الثلاث: لا صلح ولا تفاوض ولا إعتراف، إلا أن الدول العربية المعنية مباشرة بقرار مجلس الأمن 242 قبلت بمضامين هذا القرار وأهمها مبادلة الأرض مقابل السلام، مما فتح الباب أمام تسوية سياسية للصراع الصهيوني العربي، شريطة أن تكون تسوية شاملة.[9] وكانت أول إشارة أردنية للقبول بتسوية سياسية تعيد الضفة ومدينة القدس، في تصريح للملك حسين في 23/8/1967 بانه سيعمل حتى تعود ألارض المحتلة وتعود مدينة القدس، وانه لا يقبل أن يقال إنه تخلى عنها، لتعود للمؤمنين بالله، وإلى وضعها الطبيعي، بأي شكل من الأشكال.[10]

في المرحلة التي اعقبت عام 1974 إتسمت السياسة الأردنية بتحول جوهري يتعلق بالوصاية على المقدسات، وذلك بسبب ما فرضته الظروف العربية والإقليمية، وتمثل ذلك بالتحول في قبول الأردن، بناء على رغبة القادة العرب في قمة الرباط عام 1974، بالإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني كان قبول الأردن بقرار قمة الرباط من اجل التخفيف من حدة الضغط العربي في القمة العربية الذي كانت تقوده مصر آنذاك، بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية ، مما يعني إن موقف الأردن على هذا القرار كانت الخطوة الأولى بتجاه التخلي عن السيادة الأردنية على الضفة الغربية المحتلة.[11]

وقد اعلنت الأردن انها تتحمل مسؤولية أدبية وسياسية تجاه الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل وهي تحت السيادة الأردنية، ومسؤولية دينية تجاه المقدسات الإسلامية في مدينة القدس، الأمر الذي يفرض على الأردن، واجب النضال السياسي، من أجل إستعادتهما الى السيادة العربية، و للشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره بعد ذلك. واعلنت الأردن انها لا تنظر للقضية الفلسطينية ومدينة القدس على أنها قضية قومية فحسب، أو قضية تخص طرفا دون آخر، لكنها تنظر لها على انها قضية وطنية أردنية مرتبطة إرتباطا وثيقا بالأمن الوطني الأردني، حيث اكد الملك حسين بهذا الخصوص، انه وبالإضافة إلى إلتزام الاردن الديني والأدبي تجاه مدينة القدس والمقدسات فيها، والى الألتزام نحو الشعب الفلسطيني ووطنه، فهناك مسؤوليات تجاه الأمن الوطني الأردني هي التي كانت وراء سعي الأردن لإقامة علاقة أردنية فلسطينية، تستند إلى بناء إستراتيجية أساسها إستعادة الأرض والمقدسات المحتلة، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضه وعاصمتها في مدينة القدس، وضمان الأمن الوطني الأردني، وهي الأسباب التي كانت وراء القطيعة الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب عدم التزام منظمة التحرير الفلسطينية بما سمي بإتفاق شباط الذي كان من وجهة النظر الأردنية يضمن الوصول إلى الأهداف الوطنية لكلا الطرفين، من خلال إستراتيجية تقود إلى السلام العادل والدائم والشامل.[12]

بقيت العلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير بين شد وجذب الى حين انطلاق انتفاضة الشعب الفلسطيني الأولى عام 1987 لتقوم الأردن على إثرها باتخاد قرار هام فيما يخص علاقتها بالضفة الغربية ومدينة القدس عام 1988، وهو قرار (فك الأرتباط)* مع الضفة الغربية واستثناء مدينة القدس والأماكن المقدسة من ذلك القرار، ومن ضمن الأسباب التي دعت الأردن إلى هذا القرار، حرص الأردن على أمنه الوطني وألا يكون الأردن الوطن البديل، فالأردن كان أمام خيارين

أحدهما خيار التمسك بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية، وهو هدف يتناقض كليا مع اهداف منظمة التحرير في إقامة دولة فلسطينية وتجسيد الهوية الفلسطينية كنقيض للهوية الإسرائيلية، وبالتالي الخشية من الصدام المتواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي تمتلك هل الأخرى أوراق ضغط على الطرف الأردني، اخطرها التلويح بقبول فكرة الوطن البديل، اضافة للرغبة العربية، في رؤية دولة فلسطينية مستقلة لا سيما وأن أي من الدول العربية لم يعترف رسميا بوحدة الضفتين.[13]

في عملية السلام التي انطلقت عام 1992، وفر الاردن الغطاء السياسي للفلسطينيين، بالوفد المشترك الذي انطلقت به العملية قبل ان تستقل المسارات بعد ذلك لكل طرف حيث وقعت منظمة التحرير معاهدة أوسلو مع اسرائيل، ليتبعها الاردن بعد ذلك بتوقيع معاهدة وادي عربة عام 1994. وقد تضمن إعلان واشنطن احترام إسرائيل الدور الحالي الخاص بالأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في مدينة القدس، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات، وبالإضافة إلى ذلك فقد إتفق الطرفان على العمل معا لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث.[14] ثم الاتفاق الأردني الإسرائيلي 2015 ليؤكد على هذا الدور.

والحاصل أن الوصاية الهاشمية على مدينة القدس والأماكن المقدسة تمتد جذورها إلى ما قبل قيام دولة الاحتلال نفسها، وأن ما جاء في إعلان واشنطن ومعاهدة وادي عربه، هو إعتراف وتأكيد للدور الذي قامت به الأردن والهاشميين تجاه مدينة القدس ومقدساتها خلال علاقتهم الراسخة معها، تحقيقا للمصلحة العربية الإسلامية بما فيها المصلحة الفلسطينية، وبالتالي فإن إعلان واشنطن هو مقرر لحق الهاشميين في رعاية الأماكن المقدسة، وليس منشئا لهذا الحق، في هذه الرعاية وقد تجلت هذه العلاقة، والحرص عليها في مراحل الأعمارات الهاشمية للمسجد الأقصى وللصخرة المقدسة في الأعوام 1924 ، وعام 1944 وعام 1952، وعام 1994، وقد تم التأكيد على هذا الحق (الوصاية الهاشمية على القدس والأماكن المقدسة) في اتفاق عام 2015م. فما هي المصوغات القانونية التي تدعم شرعية الوصاية الهاشمية على مدينة القدس والأماكن المقدسة؟

**ثانيًا: شرعية الوصاية الهاشمية على مدينة القدس والأماكن المقدسة:-**

هناك عدد من الاعتبارات التي تمثل مجتمعة السند القانوني والإطار الشرعي للوصاية الأردنية الهاشمية في إدارة الأماكن المقدسة في القدس ورعايتها وتتمثل تلك الاعتبارات في : الإقرار الإسرائيلي بوضع الأماكن المقدسة في القدس منذ احتلالها في حزيران/ يونيو 1967، والاعتراف بالدور الأردني فيها في إعلان واشنطن، والاقرار بهذا الحق في معاهدة وادي عربة ، فضلا عن التأكيد على ذلك الحق في اتفاق الأردن وإسرائيل في 2015، والاعترافات الدولية بذلك الدور. وفيما يلي نحاول التعرض لتلك المصوغات بشيء من التفصيل

**الإقرار الرسمي الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية**

منذ وقوع الاحتلال العسكري الإسرائيلي ، شرعت إسرائيل في ممارسة أنشطتها الاستعمارية في القدس، من مصادرة مفاتيح باب المغاربة في 7 حزيران/ يونيو 1967، وجرف حي المغاربة بالكامل وهو وقف إسلامي، وتشتيت سكانه

كلّهم، والسيطرة على المدرسة التنكزية الواقعة عند باب السلسلة[15]، وهي جميعها لها علاقة بحائط البراق الذي يسمّيه الإسرائيليون "حائط المبكى"[16]. ومع كلّ هذه التجاوزات غير الشرعية وغير القانونية، فإنّ وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك، موشيه دايان، اجتمع مع الشخصيات الدينية الإسلامية في القدس برئاسة الشيخ عبد الحميد السايح قاضي القضاة آنذاك، وبحضور مفتي القدس ومتولي الأوقاف الإسلامية، وطلب منهم استئناف الصلاة المعتادة التي تقام أيام الجمع، وأكّد لهم أن القوات الإسرائيلية سوف تُخلي المكان، لكن تظل إسرائيل مسؤولة عن الأمن العام، وأمر بإنزال العلم الإسرائيلي عن قبة الصخرة، وأعلن أمامهم أنّه ليس لدينا النية لإدارة الأماكن الإسلامية المقدسة أو التدخّل في الحياة الدينية وأننا "نعترف بحق المسلمين في إدارة أماكنهم المقدسة".[17]

**إعلان واشنطن**

في 25 تموز/ يوليو 1994، وقع الملك حسين في واشنطن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحق رابين، إعلان واشنطن، بحضور الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون. وتضمن الإعلان خطوطاً عامة حول رغبة البلدين في الوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل، كما مثّل الإعلان تعهدًا إسرائيليا باحترام الدور الأردني، وفيه اتفق الطرفان على عدد من البنود وجاء البند ب / 3، الذي هو حرفيًا نص المادة (9) من معاهدة وادي عربة.[18]

**3. معاهدة وادي عربة**

سوف نتطرق لها لاحقًا بشيء من التفصيل لكن ما يعنينا في هذا السياق نص المادة (9) من المعاهدة والتي نصت على ما يلي: "سيمنح كلّ طرف للطرف الآخر حرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية. وبهذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن. سيقوم الطرفان بالعمل سويا لتعزيز الحوار بين الأديان التوحيدية الثلاثة، بهدف العمل باتجاه التفاهم الديني والالتزام الأخلاقي، وحرية العبادة والتسامح والسلام"[19].

**4. الاعترافات الدولية بالدور الأردني**

لا جدال في أن دور الأردن في إدارة المقدسات الإسلامية في القدس قد لقي اعترافاً دوليًا واسعًا، خصوصًا بعد الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967، حين اعترفت سلطة الاحتلال منذ بداية الاحتلال، بهذا الدور، وذلك بإقرار موشيه دايان كما تقدّم. وقد استمر العمل بذلك في ظلّ المعاهدة منذ عام 1994 وتأكيدًا على هذا الدور، وقع الملك الأردني عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عبّاس، في مارس 2013، اتفاقية تؤكّد على الاعتراف الفلسطيني بالوصاية الهاشمية على الأقصى،[20] وأقرّت بذلك مجلس جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ودول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية وبابا الفاتيكان وممثلو مختلف الطوائف المسيحية.[21]

**اتفاق الأردن وإسرائيل 2015:**

في 2015 تم توقيع اتفاق بين الأردن وإسرائيل برعاية أمريكية وقد أعاد هذا الاتفاق التأكيد على احترام الدور الأردني في الوصاية على مدينة القدس والأماكن المقدسة، وسوف نتعرض له لاحقًا بشيء من التفصيل.[22]

**ثالثًا: وضع مدينة القدس وفق اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل (مفتاح السلام:وادي عربة) 1994**

مع بداية العقد التاسع من القرن العشرين بدأت تترسخ ملامح نظام دولي جديد حيث انهيار الاتحاد السوفيتي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي، ليصبح نظام أحادي القطبية بامتياز، ولا شك أن تلك التطورات ألقت بظلالها على النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ضمن هذه التطورات جاء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام برعاية أمريكية، وبدء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية والعربية – الإسرائيلية، بشقيها الثنائي والمتعدد الأطراف.[23] هذا فضلاً عن المتغيرات الإقليمية التي عصفت بالمنطقة العربية، كالاجتياح العراقي للكويت والذي شكل ضربة قاسية للنظام العربي ،لوجود حالة من التمزق و التفرق بين العرب ، كما تسبب في ازمة اقتصادية و أثار سلبية متعددة على الأمن العربي.[24]

**مفاوضات السلام بين الأردن وإسرائيل ووضع القدس**

بدأت الأردن رحلة التفاوض مع بقية الدول العربية المشاركة بعملية السلام، انطلاقا من مؤتمر مدريد عام 1991م، وقد أسفرت مفاوضاتها المباشرة مع إسرائيل إلى توقيع إعلان واشنطن في تموز عام 1994م، والذي كان الأساس الذي أوصل إلى اتفاقية وادي عربة للسلام مع إسرائيل.

ونتيجة لثبات الجانب الأردني على موقفه في المحافظة على دور الأردن في مدينة القدس، نص البند الثالث من إعلان واشنطن على " أن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص بالأردن في الأماكن الإسلامية في مدينة القدس، وعندما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات"[25].

كان مبرر القيادة الأردنية لهذا النص، أنها لاحظت أن اتفاقية أوسلو، التي تم توقيعها في وقت سابق، قد تركت مسألة مدينة القدس من ضمن المواضيع المؤجلة، للمرحلة النهائية من عملية السلام، وخشية القيادة الأردنية من أن يترك لإسرائيل الاستفراد بمدينة القدس، وان تخلو المدينة من أي تواجد عربي فيها لذلك كان إصرار القيادة الأردنية على هذا النص. إلا أن إدراج هذا النص إلى خلق حالة من سوء الفهم بين الأردن والفلسطينيين، وهو ما جعل الأردن تسارع للتأكيد على موقفها القاضي بوجوب أن تكون مدينة القدس عاصمة للدولة الفلسطينية بجزئها الشرقي ، وذلك لتفادي حالة سوء الفهم المذكورة، وقد أكدت الحكومة الأردنية موقفها بإصدارها في 28 تموز 1994م قرارا يقضي باستمرار المسؤولية على المقدسات الإسلامية، ومما جاء في القرار انه ونظرا لخصوصية مدينة القدس الخالدة والظروف القاهرة المحيطة بها، واستمرارا للدور الأردني الهاشمي في رعايتها وحماية مقدساتها من أي خطر أو عبث، وخشية من استغلال أي فراغ ينشأ ، فإن الحكومة الأردنية، انطلاقا من الولاية الهاشمية الدينية والتاريخية على المقدسات، تقرر استمرار

المسؤولية الأردنية القانونية والإدارية على الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية والقضاء الشرعي في القدس الشريف.[26]

وأما ما جاء في المعاهدة الأردنية– الإسرائيلية، فقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أنه، ولهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في مدينة القدس، كما تضمنت المعاهدة كذلك، انه سيمنح كل طرف الطرف الآخر حرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية. [27]

ومن الأهمية بمكان التأكيد في هذا السياق على أن نصّ المادة (9) من معاهدة وادي عربة، ولا سيّما الفقرة الثانية منها بمثابة السند القانوني للدور الأردني في الوصاية على المقدسات، وتنطوي هذه الفقرة على مسألتين تشكلان الأساس القانوني لتحديد الدور الأردني كما مسؤولية إسرائيل، هما:

المسألة الأولى: ورد النصّ على أن "تحترم" إسرائيل دور الأردن الحالي في الأماكن المقدّسة. ولم يكن استخدام التعبير "تحترم" صدفة، بل كان ينطوي على التزام خاص؛ إذ إنّه قليلا ما يرد في الاتفاقيات الدولية، وحين يرد فإنّه يكون في سياق ذي وضع خاص، مع أن واجب الاحترام يظل "التزامًا" قانونيًا في جميع الأحوال.

المسألة الثانية: الفقرة المذكورة أكدت على التزام إسرائيل باحترام "الدور الحالي" الذي يقوم به الأردن في وقت توقيع المعاهدة؛ وفي هذا السياق يقو الحسيني*، إنّ الدور الذي كان يقوم به الأردن هو تكليف الأوقاف بتولي مهمات الإدارة والصيانة للمسجد الأقصى؛ فالأوقاف كانت هي المسؤولة عن إدخال السيّاح إلى ساحات المسجد، ضمن برنامج اسمه برنامج زيارة السياح الأجانب، وكان حرّاس المسجد يرافقون السيّاح في الساحات، وكان السيّاح يدفعون للأوقاف تذاكر مقابل الزيارة كانت تدرّ على الأوقاف عائدات تساعدها في تغطية نفقات صيانة المكان. وكانت الأوقاف تحدّد الزي المناسب للسيّاح، فإذا ما جاء سائح غير محتشم كانت الأوقاف تزوّده بغطاء محتشم إلى حين انتهاء الزيارة. ويؤكّد الحسيني أنّ الأوقاف هي التي كانت ترقم المسجد بكلّ مرافقه من دون تدخل الجهات الإسرائيلية، وكان وجود الشرطة الإسرائيلية خارج بوّابات المسجد ولأغراض أمنيّة. وكانت الأوقاف هي التي تفتح أبواب المسجد وتغلقها وتحتفظ بمفاتيحها ما عدا باب المغاربة الذي استولت سلطة الاحتلال على مفاتيحه بالقوّة العسكرية منذ بداية الاحتلال".[28]

**الأثار المترتبة على معاهدة 1994**

هناك عدد من الأثار التي ترتبت على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل يمكن الإشارة لتلك الأثار فيما يلي:

- جاءت معاهدة السالم الأردنية – الإسرائيلية ثمرة للتحرك السلمي الأردني الذي تتابعت فصوله في واشنطن ومنطقة الشرق الأوسط، فقد كان توقيع جدول أعمال المفاوضات بين الأردن وإسرائيل في 14 أيلول 1993م الخطوة الأولى على طريق الاتفاق، ثم تلا ذلك توقيع إعلان واشنطن في 25تموز 1994م، الذي أنهى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، والذي اشتمل على السعي لتحقيق سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجيرانها، ومواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري (242 و338)، واحترام دور الأردن التاريخي في الأماكن الإسلامية في القدس حاضراً ومستقبلا[29].

- اكدت المادة رقم (9) علي اهمية الاماكن المقدسة و ان تحترم اسرائيل الدور الخاص للمملكة الاردنية الهاشمية في الاماكن الاسلامية المقدسة في القدس ، و سيمنح كل طرف للأخر حرية الوصول الي الاماكن ذات الاهمية الدينية ، و العمل علي تعزيز حوار الاديان ، و حرية العبادة و التسامح و السلام بهدف الوصول الي تفاهم ديني.

- الأمن المائي:تضمنت المادة السادسة في اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية وجوب تحقيق تسوية شاملة و دائمة لمشاكل المياه بين الطرفين ، و العمل معا علي ضمان عدم تسبب ادارة الموارد المائية لاحدهما في الاضرار بالموارد المائية للطرف الاخر[30].

- ومن ضمن إنجازات معاهدة مفتاح السلام؛ نجاح الأردن في تخفيف ضغوط جارته في الغرب الأقوى منه كثيراً. كما مثلت الاتفاقية لإسرائيل مصلحة حيوية ومضاعفة في الحفاظ على الاستقرار في الأردن، حيث نجحت إسرائيل في تقليص التهديدات من الشرق إلى حد كبير تلك التهديدات التي طالما اعتبرت خطرة جداً. وقد تقلص الخطر في القطاع الأكثر حساسية المواجه لبطن إسرائيل الرخوة.[31]

- أدت المعاهدة إلى مزيد من التفتت في الصف العربي، فضلاً عن حالة الاستياء من الجانب الفلسطيني والتي أعربت عنها القيادة الفلسطينية وعن غضبها من توقيع معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية ، و غضبت من بنود المعاهدة التي عالجت قضايا تتعلق بحقوق الفلسطينيين ثنائيا بين الأردن و اسرائيل و تجاهلت دور منظمة التحرير الفلسطينية في ايجاد حلول للمشكلات ذات الطابع الفلسطيني مثل حقوق الفلسطينيين في المياه و التجارة، كما تجاهلت لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، فهذه المعاهدة تمنع الاردن من لعب اي دور ايجابي في القضية الفلسطينية، و من المواد التي نقدتها فلسطين في المعاهدة المادة التاسعة التي تنص علي حق الاردن في الاشراف علي الاماكن الاسلامية المقدسة بالقدس و اعتبرت ان هذا الاعتراف ما هو الا بداية معركة فلسطينية مع كل من الاردن و اسرائيل ، لأنه يعد اختراقا لاتفاق المبادئ الذي يقضي بدخول فلسطين و اسرائيل في مفاوضات لتقرير الوضع النهائي لمدينة القدس ، اخذ الكيان الصهيوني يغذي الخلافات و التنافس و الصراع بين السلطة الفلسطينية و السلطة الاردنية مما حمل هذه المعاهدة تقوض السلام بين العرب انفسهم.[32]

**حاصل القول:** أنه في ظل تنوع الجهود العربية الساعية الي هذه التسوية بداية من مبادرة فاس 1882 ، ثم عقد مؤتمر مدريد 1991، و ما افضي اليه المؤتمر من مباحثات أوسلو وصولا الي ازالة الحرج عن النظام الاردني الذي كانت له اتصالاته الممتدة بإسرائيل منذ بداية الصراع ، و هكذا تم التوصل الي معاهدة السلام الأردنية – الاسرائيلية في اكتوبر 1994 ، وقد تضمنت المعاهدة علي العديد من البنود التي تحتوي مضامين سياسية و اقتصادية و قانونية، لكن أهم ما يعنينا في هذا السياق هو وضع القدس والأماكن المقدسة، حيث أن المعاهدة الأردنية الإسرائيلية إن كانت قد قررت الوصاية الهاشمية على القدس والأماكن المقدسة، إلا أنها لم تقرر إعادة أي جزء من مدينة القدس الشرقية إلى السيادة الأردنية أو إلى أية سيادة عربية أخرى، وحتى لا تحمل المعاهدة أي وعد بذلك، جاء توضيح الأردن لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص رعايتها للأماكن المقدسة، أنه نابع من حرص الأردن على المقدسات من جهة، ولطمأنة المنظمة من عدم وجود أية أطماع للأردن في السيادة على القدس الشرقية، أو على أية أجزاء منها من جهة أخرى . وربما كان

لوضوح الموقف الأردني تجاه مدينة القدس و اطمئنان السلطة الفلسطينية من هذا الموقف، وكذلك تقديرًا للمواقف الأردنية الداعمة للحقوق الفلسطينية لإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها في مدينة القدس، تم توقيع اتفاقية بين الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس في 31 آذار 2013، أعاد فيها الرئيس عباس التأكيد على أن الملك عبد الله الثاني هو صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف.[33]

**رابعًا: اتفاق الأردن ودولة الاحتلال 2015**

**خلفية الاتفاق:**

انطلقت الانتفاضة الشعبية في القدس وانتشرت إلى أنحاء الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948 نتيجة ظروفٍ عدة، أهمها استمرار الاحتلال وتوسع الاستيطان، وغياب أي عمليةٍ سياسية تحمل أفقاً بإنهاء الاحتلال أو حتى فرص تراجع محدود عليه، وتزايد اعتداءات المستوطنين المتطرفين في أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس، وجاءت محاولة فرض التقسيم الزماني للمسجد الأقصى خلال فترة الأعياد اليهودية لا سيما عيد رأس السنة العبرية (13-2015/9/16) وعيد العُرش اليهودي (2015/10/6-9/29) لتشكل ذروة الاستفزاز والشرارة التي أطلقت هذا التحرك الشعبي الواسع، والذي سبقته مجموعة من عمليات المقاومة الفردية التي مهدت له على مدار عام كامل[34].

جاء التحرّك الأمريكي لاحتواء الانتفاضة الشعبية بعد أكثر من ثلاثة أسابيع على انطلاقتها، وفشل الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في إحباطها، وعدم تدخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قمعها بشكلٍ واسع ومباشر، رغم استمرار تنسيقها الأمني مع الاحتلال في مستوياته السابقة. ولأن السبب المباشر لانطلاق الانتفاضة كان المسجد الأقصى، فقد استدعى ذلك دوراً أردنياً أساسياً لكون الأردن يتولى مسؤولية إدارة المسجد الأقصى وإعماره وصيانته والإشراف على الأوقاف والمحاكم الشرعية في مدينة القدس. وكان هذا الشكل من التحرك السياسي الرباعي: الأمريكي الأردني الفلسطيني الإسرائيلي قد تم لاحتواء انتفاضة رمضان في القدس في شهر 2014/7، والتي شكلت المقدمة التي سبقت حرب غزة في حينها.

أعلن الاتفاق من طرف وزير الخارجية الأمريكي وبلغته، ورغم أنه كان يقرأ من نصٍّ مكتوب إلا أن الاتفاق بحدّ ذاته لم يكن مكتوباً أو موقعاً، وهذا ما يجعله أقرب إلى مبادرة أمريكية منه إلى اتفاق، كما عدم تحديد بنود الاتفاق بنصٍّ تعطي كل طرفٍ مساحةً واسعةً في تفسيره وفق وجهة نظره.[35]

**مضامين الاتفاق:**

بعد أن أجرى كيري سلسلة لقاءات مع كلٍ من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وملك الأردن عبد الله الثاني، أعلن التوصل إلى جملة "تفاهمات" لـ "استعادة الهدوء"، يمكن تلخيص الاتفاق كما أعلنه كيري بالمكونات الآتية:

1. تحافظ إسرائيل على "الوضع الراهن" في الحرم القدسي الشريف "قولًا وفعلًا". وبحسب كيري، فإنّ "إسرائيل ليس لديها أي نية لتقسيم الحرم الشريف وترفض أي محاولات للإيحاء بغير ذلك". كما أوضح كيري أنّ "إسرائيل ستواصل العمل

بسياساتها القائمة منذ وقت طويل بشأن العبادة ... في جبل الهيكل/ الحرم الشريف بما في ذلك الحقيقة الأساسية وهي أنّ المسلمين هم الذين يصلون في جبل الهيكل/ الحرم الشريف بينما يقوم غير المسلمين بالزيارة"[36]

2. وضع كاميرات أردنية – إسرائيلية مشتركة لمراقبة الأوضاع في الحرم القدسي الشريف على مدار الساعة. وحسب كيري، فإنّ هذا الاقتراح، الذي طرحه العاهل الأردني، ووافق عليه نتنياهو، سوف "يتيح رؤية شاملة وشفافة، وقد يمثل تغييرًا في قواعد اللعبة لمنع أي شخص من انتهاك حرمة هذا الموقع المقدس".[37]

3. تحترم إسرائيل "دورًا خاصًا" للأردن في الحرم القدسي الشريف كراعٍ له، حسب معاهدة السلام بينهما عام 1994.[38]

4. التزام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وقف "التحريض والحد من التوتر واستعادة الهدوء".[39]

**تحليل الاتفاق:**

يمكن رصد عدد من السلبيات والإيجابيات التي ترتبت على الاتفاق المبرم بين الأرن وإسرائيل، على النحو التالي:

**أ. الجوانب السلبية:**

1. جاء الاتفاق في سياق الالتفاف على الانتفاضة الشعبية في القدس، ليبني على قراءة تفترض استمرار الأوضاع التي كانت قائمة في تسعينيات القرن الماضي عند توقيع اتفاقية وادي عربة، رغم أن مستجداتٍ كثيرة طرأت تستدعي مراجعة هذه القراءة ومدى تحقيقها للمصالح الأردنية: إذ تراجع الدور الأمريكي العالمي، فلم يعد النظام الدولي أحادي القطبية، فثمة قوى دولية (كالصين وروسيا..) تنافس الولايات المتحدة ويمكن التعويل عليها لإحداث تغيرات في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، كما ووصلت التسوية السياسية مع الفلسطينيين لطريق مسدود مرة بعد مرة، ولم يعد من الممكن حتى استدامة العملية التفاوضية، ومرّ المجتمع الإسرائيلي بحركة تاريخية نحو اليمين صدّرت إلى سدة القيادة تياراتٍ ترى ضرورة السيطرة على المسجد الأقصى، وترى ضرورة تحقيق النقاء الديمغرافي لـ"الدولة اليهودية" وتدعو علناً إلى الترانسفير وتبادل السكان وتنظر للدولة الأردنية على أنها الدولة الفلسطينية الحقيقية، وهي كلها مستجدات تفرض على صانع القرار الأردني إعادة قراءتها بجدية وقراءة تداعياتها المقبلة وبناء استراتيجيات وفق تلك القراءة تحقق المصالح الأردنية وتحدث تغيير نوعي في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي.[40]

2. استعجل الاتفاق المقايضة مع الحكومة الإسرائيلية مقابل التراجع –المؤقت والشكلي غالباً– عن إجراءات التقسيم العلنية الزمانية والمكانية للقدس، مع أن هذا التراجع كان من الممكن انتزاعه تحت ضغط الانتفاضة الشعبية واستمرارها، لكن الموقف المسبق للأردن تجاه هذه الانتفاضة واستعجال تطويقها دعاه لدفع مقابلٍ غير ضروري في شروط إدارة المسجد، في حين لا يبدو موضوعياً أن هناك أي خطورة على الأردن من استمرار هذه الانتفاضة الشعبية، بل هي تحقق مصالحه في مواجهة تغول الدولة النووية المجاورة له.[41]

3. تحدث الاتفاق عن الوضع القائم Status Quo، ومصطلح الوضع القائم في القانون الدولي يشير إلى حالة كانت قائمة عند حصول تغيير أو حدث سياسي محدد، ويعيد دارسو القانون الدولي مصطلح الوضع القائم أساساً إلى المادة 62 من اتفاقية برلين لعام 1878 بين القوى الأوروبية الكبرى والدولة العثمانية، والتي تدار المقدسات المسيحية ومواقع الطوائف بموجبها حتى الآن، بينما يرجعه آخرون للوضع الذي كان قائماً قبل عام 1967، وإلزام إسرائيل بالحفاظ على

المقدسات على وضعها الذي كانت عليه قبل الاحتلال. [42]ورغم أن إسرائيل أخلت بهذا الوضع القائم في الأيام الأولى للاحتلال، إلا أنها وتحت ضغوط ومخاوف متعددة أعادته إلى ما كان عليه، وأعادت المسجد الأقصى إلى عهدة الأوقاف الأردنية في 1967/7/31، ما يجعلها مصادقةً فعلياً على هذا الوضع القائم، ويحرمها في القانون الدولي من أي حقٍّ للاعتراض عليه، ليس لأنها لم تعترض عليه عندما قام فقط، بل لأنها أسهمت بإرادتها في تكريسه. لكن الضغط في هذا الاتفاق باتجاه إعادة تعريف الوضع القائم وتثبيت هذا "الحق" لليهود المتطرفين لم يكن سوى خطوة في طريق إيجاد موطئ قدم لهذه الجماعات داخل المسجد الأقصى. ولذلك نرى أن جهاز شرطة الاحتلال، مع تغلغل اليمين المتطرف فيه، بدأ يعمل على تسهيل التقدم في خطوات بطيئة ولكن واثقة باتجاه تحويل "حق الزيارة" لليهود في الأقصى إلى "حق الصلاة" في المسجد! وهو ما شهدناه على مدار السنوات منذ 2018 حتى 2021 بشكل بقي يسير بمنحنى متصاعد تدريجي بالرغم من تعثره في انتفاضة باب الرحمة عام 2019 ثم أحداث 28 رمضان 2021، حتى وصلنا إلى المرحلة التي يعلن فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي عدم اعترافه بأي سيادةٍ لأحدٍ على المسجد الأقصى المبارك إلا السيادة الإسرائيلية فقط.[43]

4. يقترح الاتفاق آلية رقابية، عبارة عن كاميرات مفتوحة لمعرفة "مصدر الاستفزاز"، وهذه إشارة ضمنية إلى استمرار الوجود اليهودي في المسجد، وبأن القضية تتعلق بـ "مصدر الاستفزاز"، أي بمن يتعدى على "حق" الآخر، مع أن مجرد دخول اليهود هو المصدر الأساس للاستفزاز. ما يدعو للتوقف هنا، إذ أن هذه النقطة كانت على الدوام مصدر اعتراضٍ أردني، فاعترض الأردن عند بدء سلطات الاحتلال بتركيب كاميرات المراقبة حول المسجد عقب انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000، وخلال مراحل تطويرها وتوسيعها عاميْ 2005 و2013، لكنه اليوم يقبل باتفاقٍ يعتبر وجود كاميرات المراقبة ضمانته الأساسية، دونما سببٍ مفهومٍ يفسر هذا الانقلاب في الموقف.[44]

**ب. إيجابيات الاتفاق:**

على الرغم من الجوانب السلبية التي أشرنا إليها إلا أن هناك عدد من الإيجابيات التي ترتبت على هذا الاتفاق منها:

أن الاتفاق شكّل اعترافاً دولياً ضمنياً بأن سبب الانتفاضة وقتئذ هو ما أجرته الحكومة الإسرائيلية من محاولاتٍ لفرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك.

جاء الاتفاق ليركز على المسجد الأقصى المبارك تحديداً، وهذا يشير إلى بقاء المسجد الأقصى ضمن الأولويات السياسية للدولة الأردنية، وعلى رغبتها في تغطية الملف سياسياً انطلاقاً من فهمها لقيمته، وعدم ميلها للانسحاب السياسي منه والاكتفاء بإدارة الحد الأدنى له، وهو أحد الخيارات القائمة أمامها لكن يبدو أنها تستثنيه. في واقع الأمر جاءت تصريحات الملك عبد الله الثاني في 9/18 حول عدم السماح بالتقسيم الزماني أو المكاني للمسجد، وبأن المسجد الأقصى بكامل مساحته مقدس إسلامي لا يقبل التقسيم سابقةً لأي ضغوطٍ شعبية داخلية مطالبة بهذا الموقف، وهذا يشير موضوعياً إلى وجود هذا الثابت ضمن ثوابت السياسة الأردنية، بغض النظر عن فعالية تحقيقها له عملياً.

جاء الاتفاق ليقتنص لحظة ضعف إسرائيلية ليحاول فرض تراجع إلى الوراء –بغض النظر عن شكله ونوعه– في ملف تهويد المسجد أو محاولة تقسيمه، وهذا يشير إلى أن محاولة الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك تقع ضمن

أولويات السياسة الأردنية، وإن كانت المشكلة تكمن في طريقتها لتطبيق ذلك، وفي قراءتها لخارطة حلفائها القادرين موضوعياً على دعمها في هذه الجهود.

في ضوء ما تقدم، يجدر بالقيادة الأردنية أن تعيد النظر في هذا الاتفاق الذي يوظفه الصهاينة لتنفيذ مخططاتهم المعلنة لتهويد الحرم القدسي. ولا حاجة للتذكير بالأوراق القوية التي يملكها الأردن، وفي وسعه توظيفها في الضغط على حكام تل أبيب لتغيير سياساتهم ومخططاتهم تجاه الحرم، مع العلم بأن هذه المخططات ستتحطم على صخرة الإصرار الفلسطيني على إفشالها وعدم التسليم بها.[45]

**خامسًا: الدور المستقبلي للأردن في الوصاية على المقدسات:-**

ان الحديث عن مستقبل الدور الاردني في مدينة القدس يستدعي الفصل بين البعد الديني والبعد السياسي المتعلق بمدينة القدس، وذلك عند الحديث عن البلدة القديمة في المدينة، وما تشمله . من أماكن مقدسة لكافة الديانات السماوية الثلاث.

على مستوى البعد السياسي، تطور الموقف الاردني تجاه مدينة القدس، مع تطور احداث القضية الفلسطينية والتغيرات التي طرأت عليها، وذلك منذ قرار الوحدة عام 1950م. ففي زمن الوحدة اعتبرت الاردن مدينة القدس العاصمة الروحية لها وأولتها العناية التي تستحقها، ومنحت ابناء المدينة وعموم ابناء الضفة الغربية الجنسية الاردنية، واصبحوا مواطنين اردنيين كاملي الحقوق وتم تشكيل مجلس الامة الاردني مناصفة، بشقيه الاعيان والنواب، وكذلك الحكومة، بين ابناء الضفتين. بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ومدينة القدس، كان الموقف السياسي الاردني يقوم على المطالبة بأنسحاب الاحتلال الاسرائيلي من الضفة الغربية وعلى رأسها مدينة القدس الشرقية، واعادة سيادتها عليها باعتبار انها ارض تتبع السيادة الاردنية عند وقوع الاحتلال، وتطبيق قراري مجلس الامن 242 و 338، وقد صرح الملك حسين عام 1969، انه لا يمكن تصور أي تسوية لا تشمل عودة القسم العربي من مدينة القدس الى الاردن بما في ذلك جميع الاماكن المقدسة.[46]

ويمكن اعتبار حديث الملك عبد الله الثاني لجريدة الدستور الاردنية في 23/1/2008،المعبر عن الموقف الواضح للأردن الذي يحدد الرؤيا الاردنية سواء تجاه القضية الفلسطينية عموما أو تجاه مدينة القدس تحديدا بإن الاردن تعتبر أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي بكل ما يحمل ذلك من معان، وقضية مدينة القدس، هي القضية الأهم والأبرز في النزاع، لما لها من مكانة وقدسية لدى الهاشميين بشكل خاص، ولدى كل عربي ومسلم بشكل عام.

اما على صعيد البعد الديني، فالأردن تعتبر أن مسؤولية الحفاظ على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس، هي أمانة تاريخية، تلتزم الاردن بها حتى تتحرر من الاحتلال، وان أي مساس بهويتها العربية والإسلامية، وأي محاولة لتغيير هذه الهوية مرفوضة بالكامل، حيث اكد الملك عبد الله الثاني في حديثه المذكور على التأكيد، مرة أخرى، على أن السيادة على المقدسات في المدينة، هي الله، وانها مسؤولية أردنية ستحتفظ بها لحماية المسجد الأقصى وسائر الأماكن المقدسة في مدينة القدس، حتى الوصول الى اتفاق حول القضايا المؤجلة، والتي على رأسها قضية مدينة القدس، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها في مدينة القدس، حيث اكد الملك على ضرورة أن يكون للأردن، دور في

مفاوضات الوضع النهائي في المواضيع التي تخص كلا من مدينة القدس واللاجئين والمياه والحدود، لان هذه المواضيع تمس الأمن الوطني الاردني، كما وان لها مساس مباشر بسياسية الأردن الهاشمية تجاه مدينة القدس خصوصا، وبالقضية الفلسطينية عموما.[47]

ويمكن اجمال مستقبل الدور الأردني في مدينة القدس بما يلي:

1 – ان مستقبل الدور الاردني مبني على الاستمرار بالموقف الواضح والثابت والمبدئي، من مدينة القدس الشرقية باعتبارها جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م ، وينطبق عليها القرارين (242) و (338) اللذان كانا اساسا لعملية السلام واستمرار الأردن برفض السيادة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة فيها، وانها أرض عربية محتلة يجب ان تعود إلى السيادة العربية.[48]

2– الاستمرار برفض السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس الشرقية وعلى الأماكن المقدسة فيها، والأردن يدعم المطالب الفلسطينية بأن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة، وبذلك يمكن ان تكون مدينة القدس عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

3 – ان أي مستقبل السلام ثابت و مستقر بين العرب و إسرائيل، يوجب الفصل بين البعد الديني والبعد السياسي لمدينة القدس، فيما يتعلق تحديدا بالبلدة القديمة فيها، بما تشمله من أماكن مقدسة لجميع اتباع الديانات، وانها يمكن ان تكون عامل التقاء تجمعهم عند مفاوضات الوضع النهائي بموضوع المدينة، فهي مدينة مقدسة لجميع الأديان، يجب ان لا تكون عاصمة لشعب واحد على حساب الآخرين.[49]

4– المحافظة على إستمرار الدور الأردني الهاشمي في رعاية المقدسات في مدينة القدس، وان مشكلة الأماكن المقدسة يجب ان تحل عن طريق الحوار بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث، في ظل ان لا سيادة على الأماكن المقدسة ، فالأردن ملتزم بعملية السلام، حيث تقوم سياسته الخارجية على دعم الجهود السياسية، للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية من خلال المفاوضات.[50]

5 – التأكيد على ضرورة أن يكون للاردن دور في مفاوضات الوضع النهائي في مواضيع الأماكن المقدسة في مدينة القدس واللاجئين والمياه والحدود، خصوصا ان اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، نصت على ان يكون للاردن دور في مسائل الأماكن المقدسة في مدينة القدس والمياه والحدود واللأجئين،وذلك عند إجراء مفاوضات الوضع النهائي، حيث يعتبر الأردن ان تلك القضايا، تدخل في مسألة امنه الوطني واستقراره، لا يمكنه التغاضي عنها.[51]

**الخاتمة**

من خلال مقاربة الوصاية الهاشمية على القدس والأماكن الإسلامية المقدسة يمكن الإشارة لعدد من النتائج على النحو التالي:

- إن علاقة الهاشميين بمدينة القدس علاقة وطيدة، بدأت منذ عام 1924 زمن الشريف حسين بن علي ولا تزال هذه العلاقة مستمرة، بذلت فيها الأردن جهودا كبيرة في سبيل الحفاظ على المدينة، وحماية المقدسات فيها ورعايتها وصيانتها

- واجهت الأردن، سواء في وجودها ورعايتها لمدينة القدس، التشكيك والاتهام من الأطراف العربية، وكذلك عانت من الأطماع والتعنت الإسرائيلي للجهود الداعية لتحقيق السلام، حيث لا تزال الأردن متبنية للموقف الذي يرى أنه لا يمكن الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية دون الوصول إلى حل مرض وعادل لقضية مدينة القدس، والى ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها في مدينة القدس الشرقية.
- امتازت السياسة الأردنية بالمرونة وبعد النظر، في تعاملها مع تطور أحداث القضية الفلسطينية، خصوصا ما تعلق بمدينة القدس، حيث تطور الموقف الأردني من المطالبة بعودة المدينة إليها إثر احتلالها، بأعتبار انها كانت تتبع سيادتها عند وقوع الإحتلال إلى المطالبة بإستمرار بقاء الولاية الدينية والوصاية الهاشمية الأردنية على المقدسات فيها.
- جاءت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ثمرة للتحرك السلمي الأردني الذي تتابعت فصوله في إسرائيل وواشنطن ومنطقة الشرق الأوسط، فقد كان توقيع جدول أعمال المفاوضات في 14 أيلول 1993م الخطوة الأولى على طريق الاتفاق، ثم تلا ذلك توقيع إعلان واشنطن في 25تموز 1994م، الذي أنهى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، والذي اشتمل على السعي لتحقيق سلام عادل وشامل بين إسرائيل وجيرانها، ومواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري (242 و338)، واحترام دور الأردن التاريخي في الأماكن الإسلامية في القدس حاضراً ومستقبلاً.
- يمكن أن يسمى ما تضمنته اتفاقية وادي عربة بالاعتراف بالدور الأردني الخاص في الأماكن المقدسة بمدينة القدس، نجاحا لمتخذ القرار الأردني في محافظته على الدور الأردني في رعاية للمقدسات في المدينة.
- لم يلقى الدور الأردني التقدير المناسب، ولا الدعم اللازم الكافيين من الأطراف العربية والإسلامية لدعم موقفه إزاء سياسات إسرائيل سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، فثمة تقصير واضح من الدول العربية والإسلامية، في دعم صمود اهالي مدينة القدس، اقتصاديا، من أجل تثبيتهم على ارضهم ودعم صمودهم مقابل الدعم الكبير الذي تتلقاه إسرائيل لتنفيذ مخططاتها التهويدية في مدينة القدس
- من المنصف القول أن الأيام أثبتت أهمية وجدوى الرعاية الأردنية للمقدسات في مدينة القدس، في حماية وصيانة المقدسات في وجه الأطماع الصهيونية التلمودية في المدينة، وفي متابعة الأجراءات الإسرائيلية في المدينة، وكشفها ومحاولة الحد منها
- تؤكد اسرائيل كل يوم في سياستها الإستيطانية خصوصا عدم إحترامها للقوانين الدولية، ولا لقررات الشرعية الدولية، إلا ما يوافق مصالحها، لإسباب من أهمها، انه ورغم الموقف الأمريكي والأوروبي غير المعترف بالإستيطان الإسرائيلي، التي تركز على الإستيطان في مدينة القدس
- يمكن القول أن اتفاقية الوصاية الهاشمية على المقدسات في مدينة القدس، الموقعة بين الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس، الدليل الواضح على حسن نوايا الأردن وقيادته تجاه مدينة القدس، خاصة أن الأردن تقف خلف الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في كل تحركاتها السياسية، وهذا ما دفع الرئيس الفلسطيني لتوقيع هذه الاتفاقية .

## Abstract

## The Jordanian Hashemite Testament on Jerusalem between the 1994 Moftah Al -Salam Agreement 2015

### By Marina Ahmed Mohammed Al Shyyab

The Hashemite guardianship over the city of Jerusalem and the holy sites has deep historical roots, dating back to 1917. The Hashemite kings' guardianship continues to safeguard and guarantee the religious rights of Muslims and Christians In Jerusalem, as acknowledged by Jordan. Jordan considered Jerusalem of significant religious and national importance to Arabs and Muslims, approaching the city with this perspective. The study addresses the legitimacy and nature of the Hashemite guardianship's role in preserving Jerusalem and the holy sites until the 2015 agreement. It discusses the historical and legal status of Jerusalem, the role of Hashemite guardianship, and the religious endorsements supporting it. The study also examines Jerusalem's status under the 1994 peace agreement between Jordan and Israel, as well as the 2015 agreement with the occupying state, discussing the future role of Jordan in guardianship over the holy sites. The study concludes by assessing the legitimacy and flexibility of Jordanian guardianship over Jerusalem and its handling of Palestinian issues, emphasizing the 1994 treaty as an achievement for Jordan in safeguarding the rights of Arabs and Muslims. However, the 2015 agreement is portrayed as a setback, with the study highlighting Its negative aspects outweighing the positive ones .


**Keywords :**

Jerusalem, holy sites, Hashemite guardianship, Arab Peace Treaty, 2015 agreement.

**الهوامش**

[1] محمود جرابعة، "القدس في استراتيجيات الصراع"، دراسة منشورة على موقع الجزيرة،على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170730114924439.html

[2] هيئة التحرير، الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس من 2017 الى 2020،الأردن، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، 2021، عدد9، ص 217.

[3] Michael, Fischbach, Jewish Property Claims Against Arab Countries, Columbia University Press, p. 24. (2013).

[4] David, Newsom, The Imperial Mantle: The United States, Decolonization, and the Third World, Indiana University Press, p.77. (2011).

[5] Rabinovich, Itamar, Israel, Syria and Lebanon, 45 Int'l J. 538 (1989-1990).

[6] Blum, Yehuda, The missing reversioner: reflections on the status of Judea and Samaria, 3 Israel Law Review 288 (1968).

[7] Armistice Agreement UN Doc S/1302/Rev.1 3 April 1949.

[8] D'aspremont, Jean, Mapping the Concepts Behind the Contemporary Liberalization of the Use of Force in International Law, 31 U. Pa. J. Int'l L. 1100 (2009- 2010).

[9] عبد الله كنعان، مكانة القدس الوطنية والقومية، الأردن: عمان ، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس، 2012: 92–95.

[10] جريدة السفير اللبنانية،24/8/1967 .

[11] ألوف هارئيفين، هوية إسرائيل في القرن الواحد والعشرين في الكيان الصهيوني العام 2000، نيوقسين: وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986، ص 26

[12] عبد الله كنعان،القدس من منظور إسرائيلي، الأردن: عمان ، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس، 2000، ص 49.

[*] ويجدر بنا الإشارة في هذا السياق إلى أن الحكومة الأردنية سارعت آنذاك إلى إصدار ما يسمّى بـــ "تعليمات فكّ الارتباط"، ولم تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية ولا في أي جريدة يومية وظلّ هذا الخطاب الملكي حتى يومنا هذا مجرّد خطاب ملكي، ولم تجر ترجمته إلى قانون، ولم تأخذ التعليمات الصفة القانونية. على الرغم من أن "تعليمات فكّ الارتباط" هي مجرّد "تعليمات" وليست "أنظمة" بمفهوم المادة (31) من الدستور التي تصدر بعد تصديق الملك عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، فإن هذه "التعليمات" أقل مرتبة من "الأنظمة". لكن بسبب تأثيرها في حياة أكثر من مليوني مواطن كانوا "أردنيين" وأصبحوا في صباح اليوم التالي "عديمي الجنسية" بسبب تلك "التعليمات"، فقد كان حرياً بالحكومة نشرها لكي يتبين الناس أوضاعهم. ينظر آثار تلك التعليمات في: أنيس فوزي قاسم "الفلسطيني في التشريعات العربية: النموذج الأردني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83 (صيف 2010)، ص 112

[13] ألوف هارئيفين، مرجع سابق، ص 26.

[14] عبد الله كنعان،القدس من منظور إسرائيلي ، مرجع سابق، ص64.

[15] نظمي الجعبة، "المسجد الأقصى : تجليات الصراع والسيطرة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 105 شتاء 2016 ، ص169 .166

[16] وليد سالم "المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف: حرية العبادة والسيادة السياسية"، مجلة المقدسية، العدد 18 ،2023، ص 65 ، وقد صدر تقرير " The Commission on The Rights and Claims of Moslems and Jews in Connection with the Wailing Wall at Jerusalem في عام 1931، وأعيد نشره في:

Anis F. Kassim (ed.), The Palestine Yearbook of International Law, vol. 9 (Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 1996-1997), p. 375 .

[17] ينظر: النشرة الصادرة عن الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية في القدس (PASSIA) ، عدد أيار/ مايو 2019.

[18] ينظر نص إعلان واشنطن في:

https://www.marefa.org/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86_1994

[19] ينظر: معاهدة السلام الأردنية الأسرائيلة الموقعة في 1994/10/17، المادة (9)، منشورة على الرابط:

https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/2966_0.pdf

[20] نص الاتفاق في: العرب اليوم ، 1/4/2013.

[21] The Hashemite Custodianship of Jerusalem's Islamic and Christian Holy Sites 1917-2020 CE "،White Paper, The Royal Aal Al-Bayt Institute for Islamic Thought (2020), p. 5.

[22] للاطلاع على بنود الاتفاق ينظر: https://www.france24.com/ar/20151024-

[23] جميل هلال، المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد22، ربيع 1995، ص1.

[24] للوقوف على الأثار التي خلفها الغزو العراقي للكويت يُنظر:( سمير العقون ، **الاجتياح العراقي للكويت و انعكاساته علي العلاقات العربية –العربية 1990–1991**، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، رسالة ماجستير ، 2015).

[25] إعلان واشنطن، مرجع سابق.

[26] عبد الله كنعان، الجهد الأردني في دعم قضية فلسطين والقدس الشريف، عمان، اللجنة الملكية لشئون القدس، دت، ص10.

[27] عبد الله كنعان، القدس والهاشميون، مرجع سابق، ص 177–178.

[*] المهندس عدنان غالب الحسيني عمل في الأوقاف الإسلامية بمختلف المناصب والمهمات في الفترة 1989 – 2007.

[28] ينظر مقابلة المهندس عدنان الحسيني في: جريدة الأيام الفلسطينية، 22/10/2015، وقد أكد هذه الأقوال في مقابلة هاتفية مع الكاتب في 2/5/2023؛ وتعزيزاً لما ورد في مقابلة السيد الحسيني، يراجع: السالم، ص 87.

[29] باسل محمد عبد الراشد، معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية: دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص94.

[30] Maya Manna, **Water and the Treaty of Peace between Israel and Jordan**, Roger Williams University : Center For Macro Projects and Diplomacy, Macro Center Working Papers, 2006 , https://docs.rwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1031&context=cmpd_working_papers

[31] زئيف شيف، "المكسب الاستراتيجي لإسرائيل والأردن"، مقالة ضمن مؤلف : معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: ردات فعل وتحليلات، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد 20، 1994، ص 19–20.

[32] شيماء بشري يوسف زهران، معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية – معاهدة وادي عربة – 1994، دراسة منشورة على الرابط: https://democraticac.de/?p=80752

[33] المرجع السابق، ص 191–195.

[34] https://www.addustour.com/articles/86791

[35] انتفاضة الأقصى: التطورات والخلفيات، دراسة صادرة عن مؤسسة القدس الدولية، ديسمبر 2015، منشورة على الرابط: https://qii.media/index.php?s=items&cat=66&id=252

[36] "Remarks to the Press With Jordanian Foreign Minister Nasser Judeh," U.S. Department of State, October 24, 2015, at: http://www.state.gov/secretary/remarks/2015/10/248703.htm

[37] Ibid.

[38] Ibid.

[39] Carol Morello, "Kerry cautiously optimistic after meeting Israeli prime minister," *The Washington Post*, October 22, 2015, at: http://wapo.st/1LPB472

[40] اتفاق بين إسرائيل والأردن على إجراءات جديدة لتهدئة الأوضاع في الأقصى: https://www.swissinfo.ch/ara/afp

[41] انتفاضة القدس بين إرادة المقاومة والهيمنة، قضايا وتحليلات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 2015/1/27، رابط:

https://acpss.ahram.org.eg/News/5454.aspx

[42] هنيدة غانم، دولة أرض إسرائيل و"الستاتوس كو" المتدحرج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 126، 2021، ص37.

[43] عبدالله معروف، كيف تعتدي إسرائيل على الوصاية الهاشمية في المسجد الأقصى؟، https://www.trtarabi.com/opinion

[44] راجح الخوري، ليسامحنا الأقصى، جريدة النهار 2015/10/26

[45] www.alaraby.co.uk/opinion/2015/11/1

[46] على محافظة، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال،مركز الكتب الأردني، 1988، ج3 ، ص84 .

[47] صحيفة الدستور، 23 كانون الثاني 2008

[48] عبد الله كنعان، 2011 ، مرجع سابق، ص21 .

[49] الحسن بن طلال، القدس: دراسة قانونية، الأرد، لونغمان، لجنة النشر، 1980 ، ص32.

[50] فاروق صيتان الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، عمان: مطبوعات اللجنة الملكية لشئون القدس، 2000 ، ص19–20

[51] جريدة الدستور 10/6/2013.

**قائمة بالمراجع:**

**أولا: الكتب العربية**

1. ألوف هارئيفين، هوية إسرائيل في القرن الواحد والعشرين في الكيان الصهيوني العام 2000، نيوقسين: وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986.

2. الحسن بن طلال، القدس: دراسة قانونية، الأرد، لونغمان، لجنة النشر،1980 .
3. عبد الله كنعان، الجهد الأردني في دعم قضية فلسطين والقدس الشريف، عمان، اللجنة الملكية لشئون القدس، دت.
4. عبد الله كنعان،القدس من منظور إسرائيلي، الأردن: عمان ، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس.
5. على محافظة، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال،مركز الكتب الأردني، 1988، ج3 .
6. فاروق صيتان الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرارية والتحول، عمان: مطبوعات اللجنة الملكية لشئون القدس، 2000.

**ثانيًا: دراسات ودوريات:**

1. أنيس فوزي قاسم "الفلسطيني في التشريعات العربية: النموذج الأردني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83 (صيف 2010).
2. جميل هلال، المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد22، ربيع 1995.
3. زئيف شيف، "المكسب الاستراتيجي لإسرائيل والأردن"، مقالة ضمن مؤلف : معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: ردات فعل وتحليلات، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد 20، 1994.
4. عبد الله كنعان، مكانة القدس الوطنية والقومية، الأردن: عمان ، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس، 2012.
5. نظمي الجعبة، "المسجد الأقصى : تجليات الصراع والسيطرة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 105 شتاء 2016 .
6. هنيدة غانم، دولة أرض إسرائيل و"الستاتوس كو" المتدحرج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 126، 2021.
7. هيئة التحرير، الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس من 2017 الى 2020،الأردن، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، 2021، عدد9.
8. وليد سالم "المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف: حرية العبادة والسيادة السياسية"، مجلة المقدسية، العدد 18 ،2023.

**ثالثًا: رسائل ماجستير ودكتوراه:**

1. باسل محمد عبد الراشد، معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية: دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
2. سمير العقون ، **الاجتياح العراقي للكويت و انعكاساته علي العلاقات العربية –العربية 1990–1991**، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، رسالة ماجستير ، 2015.

**رابعًا: مواقع الكترونية:**

1- محمود جرابعة، "القدس في استراتيجيات الصراع"، دراسة منشورة على موقع الجزيرة،على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170730114924439.html

2- إعلان واشنطن في:
https://www.marefa.org/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86_1994

3- معاهدة السلام الأردنية الأسرائيلة الموقعة في 1994/10/17، المادة (9)، منشورة على الرابط: https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/2966_0.pdf

4- شيماء بشري يوسف زهران، معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية – معاهدة وادي عربة – 1994، دراسة منشورة على الرابط: https://democraticac.de/?p=80752

https://www.addustour.com/articles/86791

5- انتفاضة الأقصى: التطورات والخلفيات، دراسة صادرة عن مؤسسة القدس الدولية، ديسمبر 2015، منشورة على الرابط: https://qii.media/index.php?s=items&cat=66&id=252

6- اتفاق بين إسرائيل والأردن على إجراءات جديدة لتهدئة الأوضاع في الأقصى: https://www.swissinfo.ch/ara/afp

7- انتفاضة القدس بين إرادة المقاومة والهيمنة، قضايا وتحليلات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 2015/1/27، رابط:

https://acpss.ahram.org.eg/News/5454.aspx

8- عبدالله معروف، كيف تعتدي إسرائيل على الوصاية الهاشمية في المسجد الأقصى؟، https://www.trtarabi.com/opinion
9- راجح الخوري، ليسامحنا الأقصى، جريدة النهار 2015/10/26
www.alaraby.co.uk/opinion/2015/11/1

**خامسًا: كتب ودراسات أجنبية:**

1. . Anis F. Kassim (ed.), The Palestine Yearbook of International Law, vol. 9 (Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 1996-1997).
2. "Remarks to the Press With Jordanian Foreign Minister Nasser Judeh," U.S. Department of State, October 24, 2015, at: http://www.state.gov/secretary/remarks/2015/10/248703.htm
3. Armistice Agreement UN Doc S/1302/Rev.1 3 April 1949.
4. Blum, Yehuda, The missing reversioner: reflections on the status of Judea and Samaria, 3 Israel Law Review 288 (1968).
5. Carol Morello, "Kerry cautiously optimistic after meeting Israeli prime minister," *The Washington Post*, October 22, 2015, at: http://wapo.st/1LPB472
6. D'aspremont, Jean, Mapping the Concepts Behind the Contemporary Liberalization of the Use of Force in International Law, 31 U. Pa. J. Int'l L. 1100 (2009- 2010).
7. David, Newsom, The Imperial Mantle: The United States, Decolonization, and the Third World, Indiana University Press, (2011).
8. Maya Manna, **Water and the Treaty of Peace between Israel and Jordan**, Roger Williams University : Center For Macro Projects and Diplomacy, Macro Center Working Papers, 2006 , https://docs.rwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1031&context=cmpd_working_papers
9. Michael, Fischbach, Jewish Property Claims Against Arab Countries, Columbia University Press,. (2013).
10. Rabinovich, Itamar, Israel, Syria and Lebanon, 45 Int'l J. 538 (1989-1990).
11. The Hashemite Custodianship of Jerusalem's Islamic and Christian Holy Sites 1917-2020 CE "،White Paper, The Royal Aal Al-Bayt Institute for Islamic Thought (2020).